Retirer le filigrane maintenant

الشركاء الاجتماعيون وسوق العمل في الجزائر:

نعني بالشركاء الاجتماعيون تلك الأطراف الفاعلة في سوق العمل وهم على الخصوص:

العمال من خلال ممثليهم في **النقابة** العمالية والتي تعتبر "الأداة الأساسية التي تتعرف على حاجات و رغبات العمال من جهة و تقوم بالمفاوضات مع أرباب العمل من جهة أخرى " (46) باعتبار العمال هم القوة المنتجة والمشاركة في عملية التسيير من خلال دفاعها عن مصالح عمالها، وممثلي **أرباب العمل** من مختلف القطاعات والذين يعتبرون طرفا فاعلا في سوق العمل على اعتبار أنهم طرفا مساهما في إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل والباحثين عنه، وأخيرا **الحكومة** ممثلة في رئيس الحكومة أو من ينوب عنه كوزير العمل والضمان الاجتماعي، وهي الطرف الذي ينظم سوق الشغل من خلال القوانين التي تضعها والتي تأخذ بعين الاعتبار مصالح طرفي سوق العمل أي مصالح العمال وأرباب العمل، وهي مسؤولية سياسيا عن إيجاد آليات للتشغيل لفائدة مواطنيها العاطلين عن العمل، وحتى يمكن التوصل إلى نوع من الانسجام والحيوية في سوق العمل فان هذه الأطراف الثلاثة تجتمع بصفة دورية لتدارس مجريات السوق وذلك من خلال اجتماعات تعرف بالثلاثية ، كما يطلق عليها كذلك بجلسات الحوار والتشاور الاجتماعي.

مفهوم الحوار الاجتماعي: هو مصطلح يصف مشاركة العمال وأصحاب العمل (أرباب العمل) والحكومات بصنع القرار بشأن مسائل العمالة ومكان العمل، وهو يشمل كافة أنواع المفاوضة والتشاور وتبادل المعلومات فيما بين ممثلي هذه المجموعات بشأن المصالح المشتركة في السياسة الاقتصادية، والاجتماعية وسياسة العمل، ويشكل الحوار الاجتماعي في الوقت نفسه وسيلة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ،،، ويمكن أن يكون الحوار الاجتماعي ثنائيا بين العمال وأصحاب العمل، أو ثلاثيا لما تنضم الحكومة إليهم، وهو ما تشير إليه منظمة العمل الدولية بمصطلح "الشركاء الاجتماعيين".(47)

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الطبيعة القانونية للقاءات الثلاثية (لقاءات الشركاء الاجتماعيين):تستند اللقاءات الثلاثية أو ما يعرف بالحوار الاجتماعي للشركاء في سوق العمل في الجزائر إلى جملة من القوانين والتشريعات التي يتصل بعضها بجملة الاتفاقيات الدولية التي أصدرتها منظمة العمل الدولية والتي صادقت عليها الجزائر، ومنها ما يتصل بجملة الأوامر والمراسيم التي أصدرتها السلطة الوطنية المختصة ، ومنها ما يتصل بالعقود الوطنية والاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع المركزية النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل.(48)

تشير اتفاقية إدارة العمل رقم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في السادس والعشرون جوان عام1978 التي صادقت عليها الجزائر ، والتي تنص المادة 5 منها على ما يلي: " تتخذ كل دولة عضو تصدق على هذه الاتفاقية ترتيبات مناسبة للظروف الوطنية للتكفل في إطار نظام إدارة العمل قيام مشاورات وتعاون ومفاوضات بين السلطات العامة والمنظمات الأكثر تمثيلا لأصحاب العمل والعمال أو ممثلي أصحاب العمل والعمال عند الاقتضاء" (49)،وهي كما يتضح من هذه المادة دعوة صريحة إلى قيام علاقات تشاور وحوار بين أطراف سوق العمل من اجل إيجاد حلول للتكفل بالمشكلات العالقة والتي تعود بالفائدة على الشركاء.

تكتسي مصادقة الجزائر على اتفاقية المشاورات الثلاثية لسنة 1976 أهمية خاصة لكل طرف من الأطراف المشكلة لثلاثية الحوار الاجتماعي ، حيث تعتبر هذه المصادق التزام من قبل السلطة بالحفاظ على السلم والأمن الاجتماعي، ويأتي هذا الدور انعكاسا لتدخل الدولة في علاقات العمل وقد كانت قبل ذلك قد انسحبت تاركة علاقات العمل خاضعة لمبدأ العلاقات التعاقدية التي يكون دوما الخاسر فيها الطبقة العاملة التي أضحت تمارس كل أشكال الضغط على أرباب العمل من اجل تحسين أحوالها ، وهو ما جعل الدولة تتدخل من اجل تنظيم علاقات العمل للحفاظ على مصلحة الطرفين العمال وأرباب العمل في آن واحد. كما أن مصادقة الجزائر على

Retirer le filigrane maintenant

اتفاقيـة المشـاورات الثلاثيـة لعـام 1976 يحقـق لأربـاب العمـل جملـة مـن الفوائـد المحتملـة وهي: (50)

- تسـمح لمنظمـات أربـاب العمـل والمنظمـات العماليـة بـالاطلاع بشـكل أفضـل على وجهـات نظـر الحكومة ومقترحاتها بشأن قضايا منظمة العمل الدولية.

- توسيع دراية الحكومة بآراء واحتياجات ومصالح أرباب العمل والمنظمات العمالية.

- زيادة نفوذ أرباب العمل والمنظمات العمالية على المستويين الوطني والدولي، والارتقاء بالإدارة الديمقراطية، وإثراء تقارير منظمة العمل الدولية لا سيما بالنسبة للاتفاقيات الجماعية وتطبيق معايير العمل الدولية.

تطور الثلاثية (التفاوض الثلاثي) في الجزائر: تشكل الثلاثية إطارا عاما للحوار والتشاور بين الدولـة ممثلـة بالحكومـة والشـركاء الاجتمـاعيين ممثلـين في الاتحـاد العـام للعمـال الجزائـريين باعتبـاره المنظمـة النقابيـة التمثيليـة والمتعـاملين الاقتصـاديين ممثلـين بخمـس فـدراليات هي: الكونفدراليـة الوطنيـة لأربـاب العمـل، الكونفدراليـة العامـة للمقـاولين الجزائـريين، الكونفدراليـة الجزائريـة لأربـاب العمـل، كونفدراليـة الصـناعيين والمنتجـين، الاتحـاد الـوطني للمسـتثمرين، الكنفدراليـة العامـة لأربـاب العمـل لقطـاع البنـاء والأشـغال العموميـة والـري ، جمعيـة النسـاء الجزائريات أصحاب العمل.

وقـد شـرع في ممارسـة أسـلوب الحـوار والتشـاور الاجتمـاعي في الجزائـر منـذ بدايـة الإصـلاحات الدسـتورية والاقتصـادية والاجتماعيـة والتحـول من النظـام الإداري لتنظيم علاقـات العمـل إلى النظام التعاقدي لهذه العلاقات.(51)

نمـاذج مـن مضـامين بعـض اللقـاءات الثلاثيـة: عرفـت الجزائـر انعقـاد أول لقـاء ثلاثي بتـاريخ 20/19/18 و21 نـوفمبر 1991 بقصـر الحكومـة أيـن حضـر ممثل الحكومـة وممثـل نقابـة العمـال وممثلي نقابات أصحاب العمل، وكان مضمون هذا اللقاء هو التنظيم العملي لما يعرف بالحد

Retirer le filigrane maintenant

الأدنى الوطني المضمون المطبق على الأجور ، والذي تقرر رفعه ابتداء من أول جانفي 1992من 2500دج إلى 3000دج، ومن 3000دج إلى 3500دج ابتداء من أول جويلية 1992، مع إعفاء الأجور التي تساوي 3800دج من الضرائب.

- خلال اللقاء الثلاثي المنعقد في شهر فيفري 2014 وقعت الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو الذي يهدف إلى تسريع مسار الإصلاحات الاقتصادية والتطور الصناعي، وتحسين مناخ الأعمال والحماية الاجتماعية والقدرة الشرائية. وفي إطار هذا العقد التزم الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالإسهام في خلق مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم، وبتعبئة العمال لصالح تنافسية الإنتاج الوطني والاستقرار الاجتماعي، في حين التزم المستخدمون بترقية اقتصاد منتج والإسهام في مكافحة البطالة.(52)

pdfelement